

في الواجهة

القرار الاتهامي وشهود الزور مواجهة المحكمة عبر مجلس الوزراء

يطرح وزراء قوى 8 آذار في مجلس الوزراء اليوم ملف شهود الزور في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ويطلبون فتحه لدى القضاء اللبناني. ردّ الفعل المتوقع للرئيس سعد الحريري والوزراء حلفائه هو الرفض. المشكلة، إذًا، حتمية

نقولاً ناصيف

في اليوم الثامن، سلّم حزبُ الله المدعي العام في المحكمة الدولية القاضي دانيال بلمار، عبر القضاء اللبناني، القرائن التي كان قد أدلى بها الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله قبل أكثر من أسبوع، واتهم بها إسرائيل بالضلوع في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وسيمثل هذا الإجراء، بناءً على طلب بلمار، أفضل فرصة جدية للمدعي العام كي يؤجل صدور القرار

الاتهامي بضعة أشهر إلى ما بعد السنة الجديدة، بعدما كان رئيس المحكمة الدولية القاضي أنطونيو كاسيزي قد لمح إلى توقع صدور القرار قبل نهاية السنة الجارية، ثم أوحى لمن راجعه في دوافع إعلانه هذا - وهو يدخل في اختصاص بلمار وصلاحياته دون سواء - أنه يتوخى حُض المدعي العام على استعجال إصدار القرار الاتهامي. سمعت هذا التبرير شخصيات لبنانية قانونية بارزة على صلة دائمة بالمحكمة الدولية.

وسواء عدّ تصرف حزب الله خبراً مفرحاً أو لا، في معرض إبراز تجاوبه مع طلب بلمار أولاً، ثم انسجاماً مع جديته هو في السعي إلى كشف مسؤولية إسرائيل - كقرضية محتملة - عن اغتيال الرئيس السابق للحكومة، فإن الخبر المحزن هو ما قد ينتظر مجلس الوزراء في جلسته اليوم، في بيت الدين، إذا أصرّ وزراء قوى 8 آذار على طرح موضوع شهود الزور، والطلب من مجلس الوزراء وضعه في سلم أولوياته، بدءاً بإحالة الملف على القضاء اللبناني ثانياً. تالياً نقل

السجل على المحكمة الدولية والقرار الاتهامي، ومعهما على شهود الزور، من الوسطين السياسي والإعلامي إلى قلب السلطة الإجرائية بكل تناقضاتها. وهو أمر يشير إلى إرباك حتمي لمجلس الوزراء، إذ يقترن الخوض فيه، بسبب تعذر توصله في جلسة اليوم الأربعاء،



هل يجمد الانقسام الداخلي تمويل السنة الثالثة من المحكمة الدولية؟



كما في أي وقت آخر مستقبلاً، إلى تحقيق توافق بين رئيس الحكومة سعد الحريري وحلفائه الوزراء، وبين وزراء الطرف الآخر، على وضع هذا الملف في عهدة القضاء اللبناني.

ويرتبط هذا الإرباك بالمعطيات الآتية: 1 - إن الخلاف على شهود الزور، كما الخلاف على القرار الاتهامي، بين أفرقاء حكومة الوحدة الوطنية من شأنه إخراج لبنان على أبواب السنة الثالثة من عمر المحكمة الدولية في آذار 2011. ذلك أنه سيتعين على مجلس الوزراء قبل ذلك التاريخ، كما على مجلس النواب، تجديد لبنان بتسديد حصته في تمويل المحكمة الدولية البالغة نسبتها 49 في المئة من أجل المضي في أعمالها وكشف قتلة الحريري الأب. وكان لبنان قد سدّد حتى الآن قسطين بهذه النسبة عن عمل المحكمة الدولية في سنتيها الأوليين عامي 2008 - 2009 و2009 - 2010.

أما الرصيد الجديد فيستحق في آذار المقبل، إلا أن الخلاف بين قوى 8 و14 آذار داخل حكومة الحريري يضع تخصيص المبلغ في مهب الريح، نظراً إلى أن السابقة المحيطة بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، تجعله يمول نسبة قريبة من النصف، والدول الأخرى التي يزيد عددها على 20 دولة تمول نسبة 51 في المئة، بغية تفادي هيمنة البلد المعني - وهو لبنان - على عمل المحكمة الدولية.

كانت بعض الدول قد دفعت قسطين السنتين الأوليين، وتعهدت دول أخرى دفع القسطين نفسيهما ولم تفعل، ودول ثالثة التزمت دفع قسط السنة الثالثة الذي لم يحن بعد، وهي السنة الأخيرة للمحكمة الدولية تبعاً لما ينص عليه قرار مجلس الأمن 1757 من عام 2007 المتعلق بإنشائها.

وهكذا، في ظل الانقسام الداخلي

وغياب الإجماع الوطني على المحكمة الدولية، شأن غياب الإجماع الوطني على سلاح حزب الله، يصبح متعذراً على مجلس الوزراء اتخاذ قرار المشاركة في تمويل المحكمة الدولية، تحت وطأة شكوك فريق رئيسي في حكومة الوحدة الوطنية في مسارها وجدية رغبتها في كشف قتلة الحريري الأب. وخلافاً لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة عندما فرضت في غياب الرئيس إميل لحود واستقالة الوزراء الشيعة الخمسة - بالتعويل على الغالبية الحكومية الموالية - طلب تاليف محكمة دولية عام 2005، وكذلك طلب إقرار المحكمة الدولية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وانطلاقها عام 2007، لا يسع حكومة الحريري خيار كهذا. وما يتطلبه مجلس الوزراء، يتطلب نظيره مجلس النواب المدعو بدوره إلى الموافقة على تمويل السنة الثالثة من المحكمة الدولية، لكون المبلغ سيقتطع من الموازنة العامة الخاضعة للرقابة كما إقرارها لسلطة البرلمان.

ورغم أن صدور القرار الاتهامي حتى آذار 2011 احتمال وارد، إلا أن إدخال الخلاف على المحكمة الدولية إلى مجلس الوزراء على نحو مبكر كهذا، يعكس اتجاهها لم يعد ضمناً ولا مستوراً لدى حزب الله وحلفائه، وهو أن الأوان قد يكون حان لبدء معركة تفكيك المحكمة الدولية، سواء صدر قرار اتهامي براً حزب الله من اغتيال الرئيس الراحل، أو قرار آخر جرّمه، أو لم يصدر القرار الاتهامي على الإطلاق.

بذلك تصبح مواجهة القرار الاتهامي جزءاً من مواجهة أكثر اتساعاً وأعم خطورة، كذلك الأمر بالنسبة إلى فتح ملف شهود الزور الذي لم يعد يعني، في نهاية المطاف، إلا تفويض ما بقي من مرحلة 2005 - 2008 برموزها بعد ملفاتها.

2 - إلى الآن، بعد سنتين على إحصارها النور في آذار 2008، ووضعها موضع التنفيذ في حزيران 2008، لم يسع المحكمة الدولية إلا تأسيس ملاكها وموظفيها وتأهيل مبناها ووضع قواعد عملها الإداري، ولم تنجز في نطاق مهمتها المعلقة حتى الساعة على صدور القرار الاتهامي، إلا قرارين لا ثالث لهما: الأول إطلاق الضباط الأربعة من الاعتقال التعسفي في 29 نيسان 2009، بعد ثبوت بطلان التهمة التي سبقت إليهم وبرزت اعتقالهم في 30 آب 2005. والثاني التنازل للمحكمة الدولية في 14 تموز 2010، بناءً على طلب اللواء الركن جميل السيد، حاضراً على تزويده الملفات المتعلقة بإفادات شهود الزور الذين سببوا الاعتقال التعسفي، وتجاهلت المحكمة الدولية محاكمتهم على تضليلهم التحقيق في مرحلته الأولى. إلا أن المحكمة الدولية استهلكت

New Faculty of Engineering at USEK

USEK has the pleasure to announce the inauguration of the Faculty of Engineering

Opening of a New Faculty of Engineering at USEK

These new programs in Engineering correspond to the Bachelor (3 years) – Master (2 years) curriculum: The structure of these programs endows students with the following advantages:

- ▶ Obtaining the diploma of *Bachelor in Engineering Sciences* following the validation of 3 years of study
- ▶ Obtaining the diploma of *Master in Engineering* following the validation of 5 years of study acknowledged by the Order of Engineers in Lebanon
- ▶ Mobility of students facilitated by the North-American credit system

The Faculty of Engineering offers the following programs:

Biomedical Engineering

Chemical Engineering

Electrical and Electronic Engineering

Computer Engineering

Mechanical Engineering

Telecommunications Engineering



Tel. +961 9 600 050 | f@usek.edu.lb | www.usek.edu.lb

Faculty of Engineering